وقد تناقضت رؤيتها القومية مع الأفكار التي كان يطرحها «الحزب الشيوعي الفلسطيني»، إذ انها رأت في الشيوعية أمرا مرادفا للصهيونية، ودعت لمقاومة الحزب على هذا الأساس. وقد أثارها النشاط الشيوعي الفلسطيني وكتبت عنه تقول: «تكاد أعمدة الصحف الفلسطينية والعبرية والانكليزية، لا تخلو يوما واحدا من ذكر حادث جديد تديره الأيدي الشيوعية في البلاد، فمنشورات توزع في الشوارع وتلصق على الجدران، موقعة باسم الحزب الشيوعي الفلسطيني، وأصوات ترتفع في الجماعات والمجتمعات بالثورة على الأنظمة، والدعوة إلى نكس الحكومة المحتلة، وأشخاص تتولى المحاكم مناقشتهم الحساب، فيفاخرون بشيوعيتهم وينادون بمبادئها، والدعوة في استمرار وتقو وانتعاش على الرغم من مقاومة الحكومة لها». وقالت مخاطبة الحكومة الانتدابية، داعيةً إياها «أن تؤمن إيماننا بأن المهاجرين الذين تتبارى بواخر العالم في نقلهم جماعات وأفرادا إلى 'أرض الميعاد' هم الشيوعية الخطرة، وهم الداء كل الداء»[٢٦]. لذا فقد فصلت «الحياة» بين نشاطها والنشاط الشيوعي، بالرغم من تلاقي النشاطين حول نقطة جوهرية، وهي معاداة الانتداب البريطاني، والدعوة لمقاومته، وكذلك في النقاط المتعلقة بكفاح الطبقة العاملة.

فعندما أعلن سائقو السيارات وأصحابها في فلسطين، موعدا للاضراب، إذا لم تحقق مطالبهم[٢٧]، خصصت «الحياة» العنوان الرئيسي لمساندة لجنة الاضراب، ونشرت بيانها كاملاً، كما أيد الحزب الشيوعي الفلسطيني الاضراب هذا[٢٨]. وقد كانت الأسباب الكامنة وراء هذا الاضراب ارتفاع أسعار البنزين، وعدم مبالاة السلطة الانتدابية بشكاوى لجنة سائقي السيارات وأصحابها، حيث كانت الحكومة تتقاضى ٢٠٥ملات عن كل صفيحة بنزين جمركا، في وقت كانت فيه السلطات الانتدابية في سوريا ولبنان تتقاضى على صفيحة البنزين جمركا يساوي نصف ما تتقاضاه السلطات في فلسطين. في سوريا والعراق ومصر كانت صفيحة البنزين تساوي ٢٤٠ملاً، أما في فلسطين فكانت كل صفيحة تباع بـ ٤٦٠ملاً، إضافة لارتفاع رسوم رخص السواقة إلى خمسين جنيها على السيارة الواحدة سنويا، في حين أنها كانت مجانية في مصر وسوريا والعراق.

كذلك ارتفعت أسعار الكاوتشوك بنسبة ٦٠٪ عما كانت عليه عام ١٩٢٨. لذا فقد قررت اللجنة تنفيذ الاضراب السلمي اعتبارا من ١تموز (يوليو) ١٩٣١، ولأجل غير معلوم، وكذلك القيام بالمظاهرات السلمية في القدس ويافا وتل – أبيب وحيفا. وقد طالب بيان لجنة سائقي السيارات وأصحابها بـ:

«أ – تنزيل ضريبة جمرك البنزين إلى ٥٠بالماية.

«ب – تنزيل ضريبة الكاوتشوك إلى ٥٠بالماية.

«جـ – تعديل قانون السير الجديد بما يتعلق بمعاينة السواقين، وشروط السير ونحو ذلك، تعديلاً يتفق مع روح العدالة والانصاف»[٢٩].

وقد أيدت الطوائف في فلسطين كافة، من مسلمين ومسيحيين ويهود هذا الاضراب، كما ان اللجنة التنفيذية أيدت سائقي السيارات في مطالبهم. ونشرت **الحياة** النص الكامل لبيانها التأييدي[٣٠].